

Distr.: General
13 November 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والخمسون

٢٠١١-٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من معهد الخدمات والبحوث المعني بالأسرة والطفل، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

121213 121213 13-56173 (A)



بيان

الفقر مشكلة إنسانية. وهو كارثة اجتماعية متعددة الجوانب تشل حركة الأسر، وتحول بينها وبين الاضطلاع بمهامها وأدوارها العادية في رعاية أفرادها وتنشئتهم، وبخاصة النساء والأطفال. ويمنع الفقر التنمية الشاملة للمجتمع، ويقوض أي شكل من أشكال التقدم الاجتماعي.

وفي سياق الدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية بشأن التشجيع على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، يتقدم معهد الخدمات والبحوث المعني بالأسرة والطفل بهذا البيان، ويركز على ما يلي:

(أ) الترابط بين صحة الأسرة وصحة المجتمع؛

(ب) الترابط بين فقر الأسرة وانهايار الأسرة؛

(ج) مشكلة انهايار الأسرة المفضية إلى التمزق الاجتماعي.

وتنشئ هذه العوامل المترابطة نظاما جديدة للفقر تؤثر على صحة جميع أفرادها، وبخاصة النساء والأطفال، وتعليمهم ورفاهتهم. وبسبب الروابط الكامنة، تقع الأسر في شرك الظروف، وغالبا ما تفتقر إلى قوة الإرادة للمقاومة، وتقع بسهولة ضحية للانحراف الاجتماعي، مما يمكن أن يؤدي إلى الإدمان، والعنف، والأمراض العقلية، والفساد، والسرقة، بل والانتحار. وهذه الظاهرة، التي هي السبب والمسبب، ظاهرة تحدث بشكل دوري، وتذهب بأرواح البشر، وتبدد الموارد البشرية، وتعوق أي شكل من أشكال التنمية.

وقد أحرقت مؤخرا مشاورتان وطنيتان بشأن أهداف التنمية البشرية والقضاء على الفقر، نظمهما معهد الخدمات والبحوث المعني بالأسرة والطفل وعقدتا في نيودلهي وشيناي بالهند، واعترفتا بالحاجة إلى إطار راسخ وفعال للسياسات المتعلقة بالأسر الفقيرة، والحاجة إلى مشاركة تعاونية فيما بين ومن جانب الأطراف المؤثرة المختلفة، للمساعدة في القضاء على الفقر، واستعادة ضحايا العزلة الاجتماعية هؤلاء وتمدينهم وإعادة تأهيلهم، وتمكينهم من أن يصبحوا مواطنين مندمجين في المجتمع. وبدون مكافحة ستستمر العزلة الاجتماعية، وستدوم البطالة، وهذا سيؤثر بعمق على النظم الأسرية، وستكون له تداعيات بين الأجيال، وآثار اجتماعية واسعة المدى، وعواقب لا رجعة فيها في أغلب الأحيان.

ومؤخرا عقد معهد الخدمات والبحوث المعني بالأسرة والطفل في بانكوك مؤتمرا عالميا بعنوان "دفاعا عن الأسرة: الأسرة والطفل والثقافة"، اعتمد فيه إعلانا يعترف بالحاجة

العاجلة إلى سياسات واستراتيجيات مباشرة ذات إطار وصياغة واضحين، تضعها الحكومات وغيرها من الأطراف المؤثرة لإدراج وتعزيز أسس مؤسسة الأسرة. وأعلن البيان كذلك أنه لا غنى عن هذه السياسات والاستراتيجيات التي يجب التعامل معها على سبيل الأولوية. ومن هنا فإن القضايا الرئيسية للحوار، والتواصل، والدعوة، وبناء القدرات، والتأثير على السياسات، وتعميم الأبحاث والمعلومات، التي تؤدي إلى وضع سياسات تكون محورها الأسرة هي بعض العوامل الأساسية المحتاجة إلى اهتمام عاجل.

إن معهد الخدمات والبحوث المعني بالأسرة والطفل يقترح سبل المضي قدما، ويشير مرة أخرى إلى ضرورة أن تتعاون الحكومات والأطراف المؤثرة المعنية في وضع استراتيجيات طويلة الأجل تحقق الاستقلال الاقتصادي للأسر وأفرادها، وبخاصة الشباب، حتى لا يسهل إغواؤهم أو إغراؤهم بالتطرف و/أو بثقافة العنف. وبنفس الأسلوب يجب على معتنقي جميع الأديان العمل على تحقيق التوافق وإيجاد نظم وطنية للإدماج في كل دين. ومن هنا فإن هناك حاجة مسلما بها إلى تنقيح نظم دعم الأسر في كل بلد وإعادة تشكيلها، وإيجاد ضمان مثل هذه النظم لدعم الأسر في مجال الصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، والمناسبات الدينية، وحماية الثقافة، والعمالة. وهذه الأمور مهمة للغاية للأسر حتى يمكنها مقاومة أي ضغط، والإسهام بشكل بناء في التنمية الخاصة بها وبلداتها.

إن هناك حاجة ملحة على الصعيد العالمي إلى مطالبة البلدان للصناعات والاتحادات والغرف التجارية والشركات بالمساهمة في التدابير الخاصة بالارتقاء برفاهة الأسر، وذلك بوضع برامج قوية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وتعزيز سياسات الرفاهة التي تنشئ توازنا بين العمل والحياة للعاملين في هذه الشركات، فتسهم بذلك في تعزيز ودعم نظم الحياة المجتمعية من خلال استراتيجيات وتدابير تعتمد على التبرعات.

ويمكن دعوة المنظمات غير الحكومية إلى أداء دور فعال في التعامل مع البحث، والتدريب وبناء القدرات، والدعوة، وتعميم المعلومات، مما يمكن أن يسهم في القيام بعمل تجريبي على الأرض تستطيع أن تستفيد منه الحكومات والوكالات المانحة بشكل بناء في عمليات صنع السياسات من أجل مشاريع القضاء على الفقر التي تكون الأسرة محورها في البلدان. وفي مهمة القضاء على الفقر هذه، تقوم المؤسسات غير الأسرية بدور فائق الأهمية في تهيئة بيئات لرعاية الأسر والأطفال، وهذا بمثابة نهج استباقي شامل للجميع وعريض القاعدة.

ويمكن أيضا للجماعات الدينية والمتدينين القيام بدور فعال في توفير تدخلات علاجية، فيقللون بذلك من السلوك المعادي للمجتمع، ويعملون بشكل بناء على تمكين الأسر من التحرر من أسر الفقر. وهذا التحرر سيتيح للأسر الاضطلاع بدورها في البيئات

الاجتماعية الدائمة التغير للتجارة والمنافسة، وبذلك ترسي أساس الاستدامة، والتلاحم الأسري المتين، والأمن، والهوية الوطنية.

إن معهد الخدمات والبحوث المعني بالأسرة والطفل يدعو بتواضع المجتمع العالمي، والحكومات بوجه خاص، إلى إنشاء "وزارة للأسرة" في إدارتها، ويدعو الأمم المتحدة إلى وضع "ميثاق لحقوق الأسرة". وهذه التدابير ستساعد في إجراء حوار، والقيام بعملية سلمية، وتحديد إطار مناسب لمعالجة المسائل التالية:

- (أ) علاقات الأسرة وقيمها؛
 - (ب) تحسين وصول الأسر إلى السلع والخدمات والهياكل الأساسية؛
 - (ج) التوسع في الموارد المالية من أجل الأسر الفقيرة؛
 - (د) تمكين الأسر من بناء الدولة؛
 - (هـ) إنشاء مؤسسات ووكالات صديقة للأسرة؛
 - (و) تشجيع وجود بيئة صديقة للأسرة؛
 - (ز) تنسيق مختلف المؤسسات التي تخدم الأسرة وإيجاد تعاضد فعال بينها؛
 - (ح) تدعيم معاهد ومؤسسات السياسات والبحوث التي تخدم الأسرة؛
 - (ط) تعبئة مزيد من الموارد لخدمات الأسرة؛
 - (ي) إشراك أطر المسؤولية الاجتماعية للشركات وغيرها من الجهات الفاعلة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف لكي تصبح من الأطراف المؤثرة في مهمة الحد من الفقر.
- ويعتقد معهد الخدمات والبحوث المعني بالأسرة والطفل اعتقاداً جازماً أن مثل هذا النهج المنسق سيوجد زخماً تآزريراً، وسيعمل دون شك على تمكين الأفراد في سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، على النحو المعترف به والمتضمن في الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ملاحظة: هذا البيان تؤيده المنظمة غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة.